نتيجة الإغلاقات المبكرة لبعض المحافظ المالية

البورصة تخسر 36 مليون دينار من قيمتها الرأسمالية خلال الجلسات الخمس الأخيرة

جني الأرباح والضغوطات البيعية يقودان مؤشرات السوق إلى الهبوط

انهت بورصة الكويت تعاملاتها على انخفاض بسبب عمليات جني الأرباح والضغوطات البيعية التي انتهجتها بعض المحافظ المالية على أسهم منتقاة من أجل التبكير بإغلاقات شهر فبراير وهو ما عكسته المؤشرات الرئيسية لاسيما المتعلقة بالقيمة.

ولعبت بعض المحافظ دورا في تأسيس بعض المستويات السعرية للكثير من الأسهم التي تتراوح أسعارها بين 50 و 100 فلس في القطاعات التي كانت في مرمى المتاجرة خلال ساعات الجلسة.

وشهدت الأسهم الخاملة تركيزا من جانب عموم المتداولين خصوصا الأفراد من بينها مجموعة (اعيان) التي كانت في صدارة الأسهم التي تعرضت إلى تراجعات مما يفسر الضغوطات التي استهدفتها بعد اعتراض شركة زميلة لها على فروقات الضريبة والزكاة عليها في السعودية.

كما تعرض السهم لبعض الضغوطات بسبب تأجيل نظر الطلب باعادة هيكلتها لجلسة 30 مارس المقبل للاطلاع وشهد تداولات بكميات بلغت 2ر15 مليون سهم تمت عبر 302 صفقة نقدية بقيمة 745 الف دينار عند سعر تداول 50 فلسا.

وكان لافتا في تداولات امس الاثنين الغياب شبه التام على حركة الكثير من الأسهم التشغيلية والقيادية المدرجة في القطاعات المهمة كالبنوك والاتصالات والعقارات والخدمات وهو ما ترجمته الاغلاقات المتراجعة لمكونات مؤشر (كويت 15).

وعلى ذات المنهجية في منوال الحركة شالت بعض الأسهم اهتمام المتعاملين كما الحال على (دانة الصفاة) الذي وصل إلى الحد الأعلى في حين شكلت بعض الأسهم التي دار حولها بعض التطورات هدفا لمعظم المحافظ المالية ومنها بنك (بوبيان) والبنك التجاري و(منازل).

ومن المتوقع استمرار عمليات جني الأرباح وعمليات التجميع خلال شهر مارس مع موسم انعقاد الجمعيات العمومية لاسيما على كبريات الشركات التي اعلنت عن توزيعات عام 2016 مما سيصب في صالح اسهمها ويدعم بياناتها المالية خلال الربع الثاني من العام الجاري.

ومع انتهاء نحو ثلثي الفترة القانونية الممنوحة للشركات المدرجة للاعلان عن نتائجها السنوية بلغ عدد الشركات التي اعلنت عن بياناتها المالية عن عام 2016 نحو 62 شركة من أصل 179 شركة محققة نحو 45ر1 مليار دينار كويتي ارباحا صافية بارتفاع نسبته 2ر8 في المئة.

وبلغ عدد الشركات التي سجلت نموا في ربحيتها 33 شركة في حين سجلت 27 شركة تراجعا في ربحية أسهمها فيما تكبدت 3 شركات فقط خسائر.

وخسرت البورصة نحو 36 مليون دينار من قيمتها الرأسمالية خلال الجلسات الخمس الأخيرة بما نسبته 13ر0 في المئة مقارنة مع إقفالات الأسبوع قبل الماضي ليصل بذلك إجمالي خسائرها منذ بداية الشهر الجاري إلى نحو 120 مليون دينار.

وشهدت الجلسة افصاح (هيومن سوفت) عن عدة صفقات ذات طبيعة خاصة إضافة إلى افصاح مكمل عن إعادة جدولة مديونية شركة أعيان للاجارة والاستثمار وافصاح تنفيذ بيوعات أوراق مالية لصالح إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

ومع الارتفاع الذي طاول العديد من الأسهم جاءت شركات (أموال) و(ياكو) و(حيات كوم) و(دانة) و(نابيسكو) الأكثر ارتفاعا واستحوذت اسهم (الامتياز) و(اعيان) و(بنك بوبيان) و(المدن) و(منازل) على قائمة الشركات الأكثر تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات وفي مقدمتها (كيبل تلفزيوني) و(منتجعات) و(أوج) و(اعيان) و(دبي الاولى) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 35 شركة وانخفاض أسهم 61 شركة من اجمالي 139 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 9ر20 مليون سهم بقيمة نقدية بلغت 14ر9 مليون دينار كويتي تمت عبر 833 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 8ر968 نقطة.

واقفل المؤشر السعري منخفضا 9ر28 نقطة ليبلغ مستوى 8ر6780 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 24 مليون دينار من خلال 5ر213 مليون سهم تمت عبر 5709 صفقة نقدية.

مؤشرات البورصة تتراجع

«الإحصاء»: التضخم المحلي يرتفع 3.29 في المئة يناير الماضي

اظهرت بيانات الادارة المركزية للاحصاء الكويتية ارتفاع الارقام القياسية لاسعار المستهلكين (التضخم) محليا بنسبة 29ر3 في المئة في يناير الماضي مقارنة بالشهر ذاته من 2016.

وقالت الادارة ان الرقم القياسي العام انخفض بنسبة 07ر0 في المئة خلال يناير الماضي مقارنة بشهر ديسمبر الماضي وذلك على اساس شهري.

واضافت ان الرقم القياسي الشهري لاسعار المستهلكين شهد في يناير الماضي ارتفاعا في ثلاث مجموعات رئيسية مؤثرة في حركة الارقام القياسية واستقرارا في اربع مجموعات وانخفاضا في خمس مجموعات.

واوضحت ان الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية الاولى (الاغذية والمشروبات) ارتفع في يناير الماضي بنسبة 19ر0 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من 2016 في حين شهدت المجموعة انخفاضا على اساس شهري قدره 32ر0 في المئة.

واشارت الى ان الرقم القياسي استقر في المجموعة الثانية (السجائر والتبغ) على اساس شهري وارتفع بنحو 07ر0 في المئة على اساس سنوي في حين انخفض الرقم القياسي للمجموعة الثالثة (الكساء وملبوسات القدم) خلال يناير الماضي بنسبة 48ر1 في المئة على اساس سنوي وارتفع بنسبة 24ر0 في المئة على اساس شهري.

وافادت بان معدل التضخم في المجموعة الرابعة (خدمات المسكن) ارتفع بنسبة 44ر6 في المئة على اساس سنوي في حين ارتفع في المجموعة الخامسة (المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة) 4 في المئة على اساس سنوي.

وبينت ان المجموعة السادسة (الصحة) شهدت ارتفاعا في معدل التضخم خلال يناير الماضي بنسبة 55ر1 في المئة على اساس سنوي في حين قفزت المجموعة السابعة (النقل) على اساس سنوي بنحو 67ر10 في المئة وارتفعت شهريا بنسبة 15ر0 في المئة في حين شهدت المجموعة الثامنة (الاتصالات) استقرارا في معدلات الاسعار.

وقالت (الاحصاء) ان معدل التضخم في المجموعة التاسعة (الترفيهية والثقافية) ارتفع على اساس سنوي بنسبة 16ر0 في المئة في حين شهد ارتفاعا في المجموعة العاشرة (التعليم) على اساس سنوي خلال يناير الماضي بنسبة 22ر1 في المئة.

واضافت ان الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية ال11 (المطاعم والفنادق) شهد ارتفاعا على اساس سنوي بنسبة 43ر3 في المئة فيما شهدت المجموعة الاخيرة (السلع والخدمات المتنوعة) ارتفاعا سنويا بنسبة 31ر0 في المئة.

برعاية وزير النفط وبمشاركة 400 قيادي وخبير

«البترول الوطنية» تستعد لإطلاق مؤتمر «أمن معلومات أنظمة التحكم الصناعية»

الدعيج: المؤتمر يستهدف زيادة الوعي بأمن المعلومات وتبادل الخبرات ومواجهة التحديات

العيسى: الاستثمارات في مجال أمن المعلومات ستصل إلى 170 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة

عبدالعزيز الدعيج

اعلنت شركة البترول الوطنية الكويتية تنظيم مؤتمر الكويت الثالث لحماية أمن معلومات انظمة التحكم الصناعية يومي 14 و15 مارس المقبل لمناقشة اهمية انظمة التحكم الصناعية المتعلقة بصناعات النفط والغاز والبتروكيماويات ومحطات توليد الكهرباء.

وقال مدير دائرة تقنية المعلومات بالشركة المهندس عبدالعزيز الدعيج في مؤتمر صحافي مشترك مع شركة (ايكويت) ان المؤتمر يعقد برعاية وزير النفط ووزير الكهرباء والماء المهندس عصام المرزوق ويشارك فيه نحو 400 قيادي وخبير يمثلون نحو 80 شركة محلية واقليمية ودولية.

وذكر الدعيج ان المؤتمر يناقش افضل سبل لضمان أمن معلومات انظمة التحكم الصناعية إضافة إلى الابتكار التقني وافضل المعايير والممارسات لأمن معلومات انظمة التحكم الصناعية والعامل البشري في أمن المعلومات الصناعية.

واوضح ان المؤتمر يستهدف زيادة الوعي بأمن المعلومات وتبادل الخبرات ومواجهة التحديات وبحث آخر التطورات حول الحلول المتوفرة بهذا الشأن مبينا أن المؤتمر سينظم 16 حلقة نقاشية بالاضافة إلى محاضرات مفصلة وورش عمل متخصصة.

ولفت إلى تنظيم معرض على هامش المؤتمر بمشاركة مجموعة من الشركات العالمية المتخصصة في مجال أمن معلومات انظمة التحكم الصناعية.

ومن جهة التعقب القانوني فيما يخص محاولة اختراق أنظمة الشركات النفطية وتعطيلها افاد الدعيج أن دولة الكويت كانت جزءا من الحملة التي تعرض لها الشرق الأوسط ودول الخليج قبل سنتين من هجوم على انظمة الكمبيوتر.

وذكر انه في حال حدوث أي اختراق يتم ابلاغ الوزارات المعنية وجهات الاختصاص في الملاحقة الجنائية كوزارتي الداخلية والخارجية لملاحقة وتعقب المخربين.

من جهته قال نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة في (البترول الوطنية) باسم العيسى ان قيمة انظمة التحكم الصناعية تشكل ما بين 8 الى 10 في المئة من قيمة الأصول الاجمالية للمشروعات الصناعية الحيوية مشيرا الى ان اي منشأة صناعية تبلغ قيمة أصولها مليار دولار تضم انظمة تحكم صناعي بقيمة 80 إلى 100 مليون دولار.

وعن الآلية التي تتبعها الشركة بشأن أمن المعلومات افاد العيسى في كلمة مماثلة ان التوعية جزء أساسي تركز عليه الشركة مشيرا إلى أن الشركة تعمل على التواصل مع عملائها للحد بشكل كبير من أي محاولة للاختراق.

وأشار إلى أن انظمة التحكم الصناعية تمثل العناصر الرئيسية التي تتحكم بالسلامة والإنتاج خصوصا في الصناعات الحيوية مثل النفط والغاز والبتروكيماويات والكهرباء والماء.

وذكر ان المؤتمر يهدف إلى نشر الوعي في مجال أمن انظمة العمليات الصناعية من خلال قطاعات البنية التحتية والصناعات الحيوية في الكويت وغيرها مؤكدا ان هذه الصناعات الحيوية تساهم بأكثر من 95 في المئة من الاقتصاد الكويتي.

وأوضح ان المؤسسات الصناعية العالمية سجلت خسائر سنوية بسبب جرائم أمن المعلومات خلال عام 2015 تقدر بنحو 500 مليار دولار إلى تريليون دولار خلال 2015 متوقعا ارتفاعها خلال العامين 2016 و2019 إلى 1ر2 تريليون دولار ما يؤكد ضرورة تطوير وتعزيز أمن المعلومات.

وأضاف ان الاستثمارات في مجال أمن المعلومات ارتفعت خلال السنوات الماضية حيث بلغت في 2015 نحو 75 مليار دولار متوقعا نموها لتصل إلى 170 مليار دولار خلال الخمس سنوات المقبلة.

من جهته قال نائب الرئيس التنفيذي للخدمات الفنية في شركة ايكويت المهندس طارق الكندري ان عمليات البنية التحتية الصناعية العالمية تواجه المزيد من المخاطر بسبب الهجمات الإلكترونية.

وأوضح الكندري في كلمة مماثلة ان بعض الشركات في الشرق الأوسط واجهت نحو 5000 هجوم إلكتروني خلال السنوات الماضية مشيرا إلى أن هذا الرقم يشكل ضعف الهجمات التي تتعرض لها شركات خارج منطقة الشرق الأوسط.

وأضاف أن الجرائم الإلكترونية تحتل المرتبة الثانية من ناحية عدد الجرائم الاقتصادية التي يتم التبليغ عنها.

واردات الصين من النفط الخام الكويتي تتراجع في يناير

اظهرت احصائيات حكومية صينية امس الاثنين تراجع واردات الصين من النفط الخام الكويتي في شهر يناير الماضي بنسبة 8ر1 في المئة على اساس سنوي لتصل الى 07ر1 مليون طن اي ما يعادل 253 الف برميل يوميا.

وذكرت الاحصائيات الصادرة عن الادارة العامة للجمارك الصينية ان واردات الصين من النفط الخام الكويتي رغم تراجعها في شهر يناير الماضي الا انها حافظت على مستوياتها فوق مستوى 250 الف برميل يوميا للشهر الثالث على التوالي.

واوضحت ان اجمالي واردات الصين من النفط الخام ارتفعت بنسبة 5ر27 في المئة في شهر يناير الماضي على اساس سنوي لتصل الى 05ر8 مليون برميل يوميا اذ جاءت المملكة العربية السعودية بالمركز الاول كاكبر مصدري النفط الخام للصين ب 19ر1 مليون برميل يوميا بنسبة نمو سنوي قدرها 8ر18 في المئة.

وبينت ان انغولا احتلت المرتبة الثانية من حيث الواردات النفطية الى الصين بنحو 17ر1 مليون برميل يوميا مسجلة ارتفاعا في يناير الماضي نسبته 4ر63 في المئة على اساس سنوي في حين احتلت روسيا المرتبة الثالثة بنحو 09ر1 مليون برميل يوميا وبزيادة سنوية نسبتها 5ر36 في المئة فيما احتلت عمان والعراق المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي.

وكانت الصين بدأت عام 2015 عملية اصلاح في قطاع الطاقة سمحت بموجبها للمصافي المحلية المستقلة المعروفة ب(مصافي ابريق الشاي) باستيراد النفط الخام.

ووفقا لادارة معلومات الطاقة الامريكية تمثل هذه المصافي المستقلة اكثر من 20 في المئة من اجمالي طاقة التكرير في الصين.

59.638 مليون دينار... صافي أرباح بنك «الوطني - البحرين» في 2016

الصقر: النتائج تعكس نجاح إستراتيجيتنا التوسعية على الرغم من التحديات الإقليمية

فردان: البنك مستمر بتعزيز نشاطه في البحرين لتقديم أفضل الخدمات لعملائه

حقق بنك الكويت الوطني- البحرين، عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، ارباحا صافية بلغت 73.415 مليون دينار بحريني (ما يعادل نحو 59.638 مليون دينار كويتي) في العام 2016، مقارنة مع 64.207 مليون دينار بحريني (ما يعادل نحو 52.158 مليون دينار كويتي) في العام 2015، بنسبة زيادة بلغت 14%.

وارتفعت الموجودات الإجمالية لبنك الكويت الوطني- البحرين بواقع 28% لتبلغ 5.117 مليار دينار بحريني (ما يعادل نحو 4.157 مليار دينار كويتي) بنهاية ديسمبر 2016 مقارنة مع 4.004 مليار دينار بحريني (ما يعادل نحو 3.253 مليار دينار كويتي) في 2015. كما ارتفعت حقوق المساهمين بواقع 23% لتبلغ 500.4 مليون دينار بحريني (ما يعادل نحو 406.5 مليون دينار كويتي)، وارتفعت ودائع العملاء بواقع 20% لتبلغ 2.742 مليار دينار بحريني(ما يعادل نحو 2.227 مليار دينار كويتي).

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر إن بنك الكويت الوطني- البحرين يواصل أداءه القوي محققا نموا قويا في ارباحه ومؤشراته المالية، وهو ما يعكس نجاح استراتيجية التوسع الاقليمي المدروس لمجموعة بنك الكويت الوطني، والتي مكنت فروعنا الخارجية من مواصلة النمو على الرغم من استمرار التحديات الإقليمية.

واكد الصقر أنه رغم تحديات البيئة التشغيلية، استطاع بنك الكويت الوطني في البحرين تحقيق نتائج ممتازة بكافة المقاييس، لاسيما وأن الأرباح جاءت نتيجة تصاعد النشاط التشغيلي الحقيقي للبنك، وهو ما سنعمل على تعزيزه خلال الفترة المقبلة.

من ناحيته، قال مدير عام بنك الكويت الوطني- البحرين علي فردان أن البنك مستمر في تعزيز نشاطه داخل مملكة البحرين لتقديم افضل الخدمات المصرفية والمالية لعملائه من الأفراد والمؤسسات على السواء.

وأشاد فردان بجهود مصرف البحرين المركزي بشكل خاص والجهات الحكومية بشكل عام التي دعمت أداء البنك والقطاع المصرفي عموما في البحرين. كما أكد أن دعم مجموعة بنك الكويت الوطني للبنك في البحرين من خلال شبكة فروعها الإقليمية والعالمية الأوسع انتشارا، قد ساهم بشكل واضح في تعزيز نشاط البنك في السوق البحرينية، مستفيدا من تصنيفاته الائتمانية المرتفعة وشبكة علاقاته الواسعة وسمعته الرائدة كأفضل بنك على مستوى الشرق الأوسط وأحد أكثر البنوك أمانا على مستوى العالم.

ويتواجد بنك الكويت الوطني في مملكة البحرين منذ العام 1977 ويتمتع بعلاقات تاريخية مع كبرى الشركات المحلية والأجنبية العاملة في المملكة. ويمتلك بنك الكويت الوطني أوسع شبكة فروع محلية ودولية في 4 قارات حول العالم تغطي أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية وتنتشر في لندن وباريس وجنيف ونيويورك والصين وسنغافورة إلى جانب كل من البحرين ولبنان والسعودية والإمارات والأردن والعراق ومصر وتركيا.

أما على صعيد التصنيف الائتماني، فقد واصل بنك الكويت الوطني تميزه بأعلى مستويات التصنيف الائتماني على كافة بنوك الشرق الأوسط بإجماع مؤسسات التصنيف الائتماني الثلاث: موديز، وفيتش، وستاندر آند بورز، بدعم من رسملته القوية وسياسات الإقراض الحكيمة التي يتبعها، واتباعه لمنهج منظم لإدارة الأصول، وسياسة إدارة مخاطر حصيفة، ذلك إلى جانب الخبرة والاستقرار الذي يتمتع به جهازه الإداري. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة الحادية عشرة على التوالي، كما أنه حاز على جائزة أفضل بنك على مستوى الكويت من مؤسسة "ذا بانكر" بالإضافة إلى "يوروموني" و "جلوبل فاينانس" في العام 2016.